

" عود الضمير " بين اللسانيات الحديثة

و النحو العربي - استراتيجيات الإحالة.

1- مفهوم الإحالة :

يقول لينز (J. Lyons) في سياق حديثه عن المفهوم الدلالي التقليدي للإحالة " العلاقة القائمة بين الأسماء و المسميات هي علاقة إحالة، فالأسماء تحيل إلى مسميات " (1). و في إشارتنا هذه نود القول أن الإحالة إحدى القضايا الرئيسية، التي شغلت كل من اهتم بالنشاط اللغوي، لأنها ظاهرة واقعة في أساس كل منظومة فكرية؛ فاللغة نفسها نظام إحالي يحيل إلى ما هو غير لغوي؛ فيقصد بالإحالة في هذا المقام، استخدام عنصر لغوي يعود على اسم أو مسمى، لغوي أو غير لغوي، سابق أو لاحق له، بدلا من تكرار الاسم نفسه؛ و الجملة باعتبارها ممثلا لغويا، هي نظام إحالي، بشتى صورها سواء كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية لكونها تركيبا من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. والشرط فيها، أن تكون تركيبا له معنى مستقل مفيد فائدة يكتفي بها المتكلم و السامع (2)؛ يقول المبرد: الجملة هي " ما يحسن عليها السكوت و تجب بها الفائدة للمخاطب " (3)، أو هي كل لفظ مفيد مستقل بنفسه مفيد لمعناه (4)؛ فهي في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر؛ إذ ليس للجملة طول محدد، بل تتراوح بين القصيرة جدا، و الطويلة جدا، لأن المهم فيها خاصية الإسناد، أو تحقق طرفي الإسناد الذي تتعد به الجملة و ليس لها حد أقصى تلتزم به، حيث إنها " مركب لغوي دال مكون في اللسان العربي من عنصرين رئيسين اثنين هما : المسند و المسند إليه اللذان يظهران في نماذج الكلام المشخص بصورة متعددة متنوعة بالغة الغنى تتضمنها بنى تركيبية أساسية كل منها يشبه النواة " (5) و يبحث طبيعة هذه العناصر الإسنادية، و كي تكون كذلك تطلب الأمر عناصر وأدوات وآليات لغوية تساعدها وتساندها في سبيل بلوغ هذه الغاية، أهمها الضمائر، الموضوع الأساس في النظام الإحالي في نحونا العربي ودرس اللساني المعاصر؛ " فالأدوات التي تدخل على الجملة تربط كل ما يقع في حيزها من عناصر الجملة، وتحمل عبء الأسلوب النحوي للجملة، من تأكيد إلى استفهام إلى شرط.... الخ، فهي بهذا الفهم من ظواهر قرينة الربط" (6)، والضمائر واحدة من هذه الأدوات؛ لأنها " تلعب دورا هاما جدا في علاقة الربط فعودها إلى مرجع يغني، عن

(1) J.Lyons. Linguistique général. p 383.

(2) ينظر : الزمخشري، المفصل، 60، و العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص 41، و عباس حسن، النحو الوافي، ج1، 15، و المنصف عاشور، المرجع نفسه، ص 12-13، و خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة و تراكيبها، ص 77.

(3) المبرد، المقترض، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، دار الكتاب المصري/اللبناني، القاهرة/بيروت، الطبعة الثانية، 1399هـ/1979م، ج1، ص 8، و ينظر: ص 10 و 46.

(4) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 17.

(5) أحمد حاطوم، اللغة ليست عقلا، من خلال اللسان العربي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص 126، 127، و ينظر: حماسة عبد اللطيف، الجملة في الشعر العربي، 218.

6 - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 89.

تكرار لفظ ما رجعت إليه و من هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة"و ذات الأمر ذهب إليه مانجينو (D.Mangueneau) إذ يعتبر الإحالة عبارة عن " العلاقات الاسترجاعية (العائدة) بين عنصر و عنصر آخر في السلسلة النصية " (7)؛ فالترابط داخل النص يتحقق " حينما يعتمد فيه عنصر معين في الخطاب على عنصر آخر؛ فالأول يفترض الثاني، بمعنى أننا لا يمكننا فك شفرته بنجاح إلا بالعودة إلى الثاني؛ إنها (Référence) العلاقة بين العبارات و الأشياء (Object) و الأحداث (Events) ، و المواقف (situation) في العالم الذي يدل عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نص ما إذا تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النص"8.

وعليه، يتبنى ميرفي : (Murphy) تعريفا لسانيا نحويا: « الإحالة تركيب لغوي يشير إلى جزء ما ذكر صراحة أو ضمنا في النص الذي سبقه أو الذي يليه » (9)، و ذلك بأن يعتمد عنصر معين في النص على عنصر آخر؛ فالأول يفترض الثاني؛ حيث أنه لا يمكننا فك شفرته بنجاح إلا بالعودة إلى الثاني، لأن العناصر المحلية كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل؛ إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها (10) و فهمها و تفسيرها حتى يتم اتساق النص. و ذلك من منطلق أنها عناصر لا تملك دلالة مستقلة، فشرط وجودها هو النص من جهة، ومعرفة ما تشير إليه من جهة أخرى، كونها " رابط دلالي إضافي لا يطابقه أي رابط بنيوي " (11). وهو ما فسر في نحونا العربي مفصلا في الضمائر ومرجعها وإبهامها.

و ما يستنتج من ذلك، هو أن يكون لكل إحالة وجود عنصر مفترض ينبغي أن يستجاب له. و كذا وجوب التعرف على الشيء المحال إليه في مكان ما؛ إذ مهما تعددت أنواع الإحالة، فإنها تقوم على مبدأ واحد الاتفاق بين العنصر الإشاري و العنصر الإحالي في المرجع (12)، و بهذا فهي تخضع لقيود دلالي ألا و هو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل و العنصر المحال إليه. و هذا ما يفسره الترابط التركيبي للنص و سياق الفهم، لأن معرفة المحيل إليه أمر ضروري ليتحقق اتساق النص؛ فلإحالة دور هام، كونها وسيلة اتساقية بارزة، يحدث من خلالها أن يصبح النص لحة واحدة و كلا لا يتجزأ؛ و يتمثل شأنها في التذكير بعنصر آخر من عناصر الجملة؛ و الأصل في هذه الإحالة أن يتكرر اللفظ بذاته فيحيل إلى

(7) Dominique Maingueneau , l'analyse du discours. p 17.(introduction aux le de l'archive)

linguistique) Hachette paris 1991, p. 222

وينظر: براون وجورج بول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطني و منير التريكي، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، 1997، ص 238.

8 -قراند، المرجع نفسه، ص320.

(9) ريما سعد سعادة الجرف، مهارات التعرف على الترابط في النص، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 7، ص 82، و ينظر : براون و بول، مرجع سابق، ص 36 و ص 73. و ينظر:

J.R. Martin , cohesion and texture , p : 2.

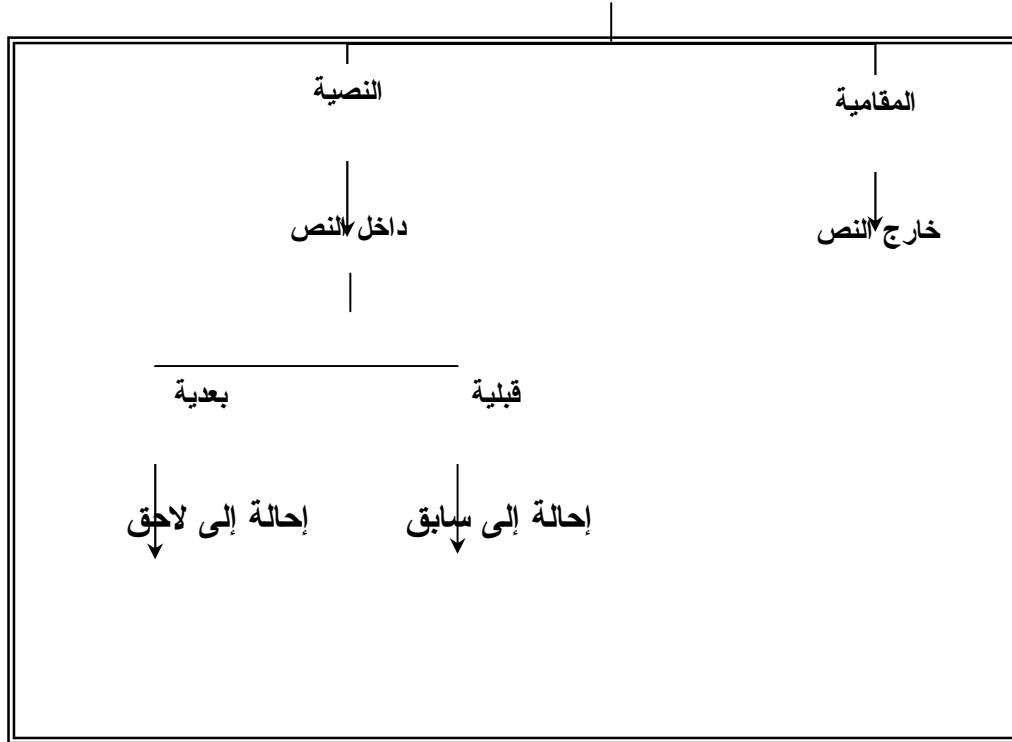
(10) محمد خطابي، لسانيات النص، ص 16 - 17.

(11) الأزهر الزناد، نسيج النص، ص 118.

(12) ينظر : الأزهر الزناد، نسيج النص، ص 119.

ذكره الذي سبق، فهذا تكرار يحيل إليه بنصبه و ليس بالإضمار له ولا الإشارة إليه و إعادة معناه بوسيلة أخرى تحتمله و تحتمل غيره¹³. والإحالة في معظم صورها حالة من قبيل مبدأ الاختصار، و يتضح مما سبق - أيضا- أن الإحالة لا تخرج أن تكون نوعين رئيسيين : إما إحالة إلى غير اللغوي، أي خارج النص، و إما إحالة إلى داخل النص، تنقسم بدورها إلى نوعين؛ ما تبناه هاليداي (Halliday) و رقية حسن، و بلوراه في مخطط قدماء لنا في كتابهما مرفقا بتحليل، و نكتفي بتقديم المخطط :

الإحالة



ويتحقق هذا التصور اللساني في النحو العربي، في كلام النحاة عن الضمير بصورته العام، أما الضمير - عموما- قسمان: ضمير الحضور، وضمائر الغيبة، و لكل منهما فروع؛ فضمائر الحضور هي أنواع ثلاثة: المتكلم، المخاطب، الإشارة. أما ضمائر الغيبة فقد تكون ضمائر شخصية- و قد تكون موصولة¹⁴؛ و تجدر الإشارة في هذا المقام إلى اعتبار الموصول نوعا من أنواع الضمير الذي "يعني كل ما دل على حضور أو غيبة"¹⁵؛ فقد جاء هذا التعريف في ألفيه ابن مالك و لكن ابن مالك و شارحي الألفية لم يصلوا بهذا التعريف إلى نهايته المنطقية: يقول بن مالك:

فما الذي غيبة أو حضور *** كأنت و هو سمّ بالضمير

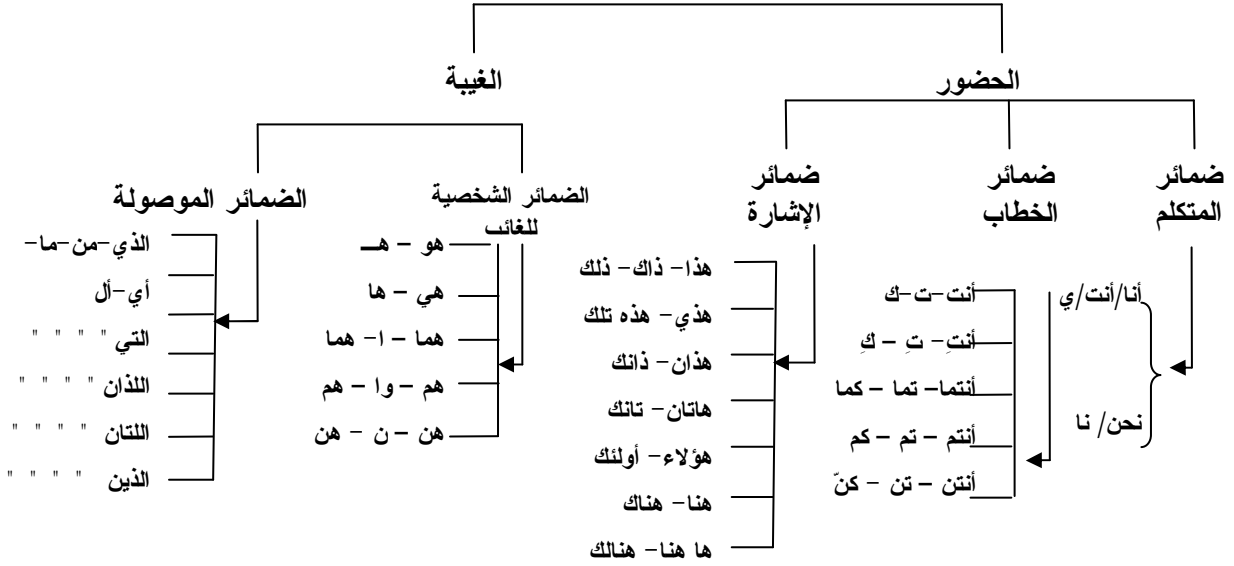
¹³ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 89، و ينظر: حسن رفعت حسن، الموقعية في النحو العربي، ص 21.

¹⁴ - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، القاهرة، ص 108.

و ينظر: تمام حسان الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1420 هـ، 2000م، و ينظر مصطفى العلابيني، جامع الدروس العربية، ج1، ص 88.

¹⁵ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 91.

الضمائر



إن الضمير، على اختلافه، يمتاز بخصائص من حيث المبنى والمعنى كالآتي:

1- إن الضمائر الشخصية كانت أم إشارية أم موصولة أم استفهامية، أسماء جامدة لا تنتمي إلى أصول اشتقاقه؛ فأما إنه اسم فلانطبق بعض علامات الاسم عليه كالإسناد في ضمائر الرفع والمفعولية في ضمائر النصب وقبول الجر.

2- أنها تأتي إلا مبنية، ما عدا أي الموصولة مثلا لا تأتي معربة، التي تأتي على هذا الشكل تكون للتذكير والتأنيث والإفراد والتنثية والجمع، وسبب بنائها لا تنثي ولا تجمع ولا تداخلها العلامات الخاصة بالتنثية والجمع، إنما يدل بذاته وتكوين صيغته على المفرد والمثنى والجمع، تذكيرا وتأيينا.

3- إن الضمائر الإشارية بحيث تقسم تمام حسان تدل على الحضور مثلها مثل ضمائر التكلم والخطاب.

4- إن الضمائر الموصولة والاستفهامية تدل على الغيبة مثلها مثل ضمائر الغائب.

5- إن الضمائر لا تقع مضافة، وإنما تقع موقع المضاف إليه.

6- لا تقبل الجر لفظا إنما تقبله محلا.

7- لا تعرف بـ(أل)، و ما هو متصل بها فهو لازم لها.

8- الضمير من الألفاظ التي لا تصلح أن تكون نعنا ومنعوتا.

9- لا يوجد للضمائر صيغة معنية، أي لا وجود لقالب صرفي يحولها (صيغة صرفية).

10- أن الضمائر لا تقبل حروف الزيادة (سألتموها). وفي المذكر والمؤنث فيها لا وجود لضمير

يختص بأحدهما دون آخر عدد من الضمائر الموصولة، و ضمائر الإشارة.

11- يسعى بالضمير عن تكرار اللفظ، انه ربط بالإحالة الضميرية .

12- تحتاج جميعا إلى مسمى أو مفسر أو مرجع (أي ما سمي قرينة حضور, مرجع, صلة). يوضحها, و يزيل الغموض و اللبس عنها, أي تفسير الضمير بعد إيراده أو قبله .

13- تساهم الضمائر في تحقق ما سمي في التراكيب اللغوية, في الكتب النحوية "السبك" و ما قوبل في اللسانيات الحديثة الاتساق.

و النحاة يطلقون "الإبهام على نوعين من الأسماء دون غيرهما: أسماء الإشارة و أسماء الموصول و له معنى خاص فيها, وهم يفرقون بين الضمير و المبهم, على مبدأ أن المبهمات تقع على كل شيء (حيوان, نبات, جماد) و عدم دلالتها على شيء معين مفصل و مستقل, إلا بأمر خارج عن لفظها"¹⁶.

أ- الإحالة النصية: (Anaphore):

الإحالة عموما, هي شكل من أشكال "السبك" و "الربط" و "الانسجام", لها صورا عديدة منها ما ذكر في التعريف: الضمير, و الإشارة, و أداة التعريف (أل), و إعادة اللفظ, و إعادة المعنى, و الجامع بين صور هذه العائدات, هو أن جميعها عود من وسيلة الإحالة إلى مرجع هذه الوسيلة في الكلام.

ونحويا المقصود "بالإحالة" عود الضمير, و ما يقوم مقامه من إشارة أو أداة تعريف أو إعادة لفظ أو معنى"¹⁷; لأن الضمائر تدل دلالة وظيفية على مطلق الغائب أو الحاضر, فهي لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء؛ فإذا أريدها أن تدل عليه؛ فتقلب دلالتها من وظيفة إلى معجمية, كان ذلك بواسطة المرجع, فدالتها على المسمى لا تأتي إلا بمعونة الاسم"¹⁸.

2- في مفهوم الضمير و تقسيماته:

أ- تعريفه: الضمير لغة من "ض-م-ر", و هما أصلان صحيحان: يدل أحدهما على دقة في الشيء, ويدل الآخر على غيبة و تستر, و منه أضمرت في ضميري شيئا, إذا غيبته في قلبي و صدري و أخفيته, بحيث يصعب الوقوف عليه"¹⁹. و "الضمير فعيل, بمعنى اسم المفعول, من أضمرت الشيء في نفسي, إن أخفيته و سترته؛ فهو مضمَر كالحكيم بمعنى المحكم, و النحاة يقولون إنما سمي بذلك لكثرة استناره, فإطلاقه على البارز توسع, أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة"²⁰. وهو "لفظ موضوع؛ ليعين مسماه سواء كان متكلما كـ"أنا" و "نحن", أم مخاطبا كـ"أنت" و "أنتي" و "أنتما" و "أنتم" و "أنتن" أم غائبا كـ"هو" و "هي" و "هما"

16 - ينظر: عباس حسن, النحو الوافي, ج1, ص255, و ص 338.

17 - تمام حسان, مقالات في اللغة و الأدب, عالم الكتب, القاهرة, طبعة أولى, 2006, ج1, ص 46.

و ينظر: حسين رفعت حسان, الموقعية في النحو العربي, ص21.

18 - تمام حسان, اللغة العربية معناها و مبناها, ص 113.

19 - ينظر: ابن منظور, لسان العرب (مادة ضمير)

20 - فاضل صالح السامرائي, معاني النحو, دار الفكر للطباعة, والنشر, الأردن, ط1, 1420هـ, 2000م, ج1, ص42.

و ينظر: محمد أسعد النادري, نحو اللغو العربية, ص142.

*الضمير مصطلح بصري, ويسميه الكوفيون كناية, ومكنيا, وهو بالمعنى نفسه؛ فإن الكناية عندهم تقابل التصريح, و ينظر: السامرائي, المرجع نفسه, ص 42, وينظر: محمد أسعد النادري, نحو اللغو العربية, المكتبة العصرية,

بيروت, 1425هـ, 2005م, ص141.

و"هم" و "هن" و عليه فإن هذه الألفاظ قد قامت مقام ما يكني بها عن مسمياتها؛ فـ "الضمير و المضمرة: بمعنى واحد، ويعبر عنهما في بعض المراجع القديمة بالكناية و المكني؛ لأنه يكني به (أي يرمز به) عن الظاهر؛ لأن اللبس مأمون غالباً- مع الضمير"²¹. و الضمير اسم جامد مبني يدل على متكلم كأنا و نحن، أو مخاطب كأنت و أنتما، أو غائب كهو و هما.

" إنك بالضمير تستر الاسم الصريح؛ فلا تذكره فإنك إذا قلت (أنا)، فأنت لم تذكر اسمك و إنما ستتره بهذه اللفظة، و كذا إذا قلت (أنت و هو و هي)، ألا ترى أنك تطرق على أحد بابيه فيقول: من؟ فنقول: أنا، و يقول لك: و من أنت، فنقول له: فلان فأنت لم تذكر اسمك صراحة يقول لك (أنا) فطلب منك ذكر اسمك الصريح، فأخذ مصطلح الضمير من هذا لأنه يستتر به الاسم الصريح"²².

*-تقسيماته في الدرس النحوي:

و ينقسم الضمير إلى عدة أقسام، بحسب اعتبارات مختلفة:

أ- أقسام الضمير بمدلوله: و ينقسم بحسب مدلوله إلى ما يكون للتكلم، للخطاب، للغيبة. و ألفاظ الضمائر في النحو العربي كثيرة:

1- ضمائر الرفع المنفصلة: وهي أنا للمتكلم، و نحن للمتكلم مع غيره نحو: "بل نحن محرومون"²³.

- أنت بفتح تاء المخاطب، و أنت بكسر التاء للمخاطبة، و أنتما للمخاطبين و الخاطبتين، و أنتم للمخاطبين، و أنتن للمخاطبات.

- و هو للغائب، و هما للغائب و الغائبتين، و هم للغائبين العقلاء، و لا يكون لغير العاقل، و هي للغائبة، و هن للغائبات العقالات.

2 - ضمائر الرفع المتصلة فهي:

- التاء المضمومة للمتكلم، "نا" للمتكلم مع غيره، أو للمتكلم المفرد معظماً نفسه عادة إياها كالجماعة"²⁴.

- وللمخاطب التاء المفتوحة، وللمخاطبة التاء المكسورة، وللمخاطبين و المخاطبتين (تما)، و وللمخاطبين (تم).

- و للغائبين و الغائبتين الألف، وللغائبين الواو، و تكون الألف و الواو للخطاب أيضاً، و إذا اتصلت بالفعل، أو الأمر نحو: تذهبان و تذهبون، و أذهبا و اذهبوا.

و لا تكون الواو إلا للعاقل أو لما نزل منزلة العاقل مثل (هم) فنقول الرجال حضروا، و لا نقول: الجمال ذهبوا، و ما نزل منزلة العاقل نحو قوله تعالى: ﴿و كل في فلك يسبحون﴾²⁵.

- و للغائبات النون، نحو: النساء ذهبن، و تكون للخطاب أيضاً إذا اتصلت بالمضارع و الأمر: تذهبن، اذهبن.

²¹ - عباس حسن، النحو الوافي، مع ربط بالأساليب الرفيعة، و الحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، القاهرة، ط16، 2007،

ج1، ص 217.

²² - السامرائي، معاني النحو، ص42. و ينظر: الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص 89-90.

²³ - القلم، الآية، 27.

²⁴ - الاسترادي، شرح الكافية، ج2، ص 8.

²⁵ - يس، آية: 40.

3- ضمائر النصب المنفصلة: وهي:

- إياي للمتكلم, وإيانا للمتكلم مع غيره أو للواحد معظما نفسه, و إياك بفتح الكاف للمخاطب, و إياك بكسر الكاف للمخاطبة, و " إياكما" للمخاطبين و المخاطبتين و إياكم للمخاطبين و إياكن للمخاطبات.
- إياه للغائب و إياها للغائبة, وإياهن للغائبين, وإياهن للغائبين العقلاء, و إياهن للغائبات.

4- ضمائر النصب المتصلة:

و تكون بحذف " أيا" الواردة في المنفصلة, المذكورة أنفا.

3- ضمائر الجر (بلفظ النصب) المتصلة: ولا تكون إلا متصلة, فلا وجود لضمير متصل خاص بمحل الجر

, فهو مشترك مع ما سبق, و جميع المتصلات يمكن لها أن تتفق معه في الحكم.

و هذا التنوع في ألفاظ الضمائر, من ضمائر رفع, إلى ضمائر نصب, إلى ضمائر جر, أغناها عن أن تكون معربة, جاء في شرح الكافية " و إنما بنيت المضمرات أما تشبها بالحروف وضعا, وأما لعدم موجبا لإعراب فيها, و ذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة في صيغة واحدة, و المضمرات مستغنية باختلاف صيغتها, لاختلاف المعاني عن الإعراب, ألا ترى أن كل واحد من المرفوع, و المنصوب, والمجرور, له ضمير خاص"²⁶.

* تاء التانيث الساكنة هل هي ضمير:

ذهب النحاة عامة إلى أن تاء التانيث الساكنة حرف و ليست اسما, وذهب بعضهم إلى أنها اسم كالتاء المتحركة, وتذهب إلى هذا الرأي قسم من المحدثين, فقالوا أنها شبيهة بتاء الفاعل, وذلك إن التاء المتحركة تكون للمتكلم, أو للخطاب, و التاء الساكنة للغائبة, ثم أنها تقابل نون النسوة؛ فإن التاء هذه للإفراد, و نون النسوة للجمع, لما كانت نون النسوة اسما, كانت التاء كذلك؛ لأنها مفردها كالتاء المضمومة و "ن" ضمير للمتكلمين, فإن "ن" اسم و مفرده و هو التاء المضمومة أيضا, فلماذا لا تكون التاء الساكنة اسما²⁷ ومن أظهر ما يرد هذا القول, أنك تأتي بعده هذه التاء بالفاعل ظاهرا؛ فنقول: ذهبت ليلي, وخرجت سعاد في حين لا يصح ذلك مع بقية الضمائر؛ فلا يؤتي بالفاعل بعد التاء المتحركة, ولا بعد نون النسوة؛ فلا يقال (ذهبت خالد) عل أن خالد فاعل. "ولا ذهبن الهندات, على أن الهندات فاعل, في اللغة المشهورة. فاختلف الأمر بين هذه التاء و التاء المتحركة, وجاء أن " التاء مؤذنة بأن الفعل لمؤنث, والذي يدل أنها ليست اسما أشياء منها إنك تقول (هند ضربت جاريتها) فترفع الجارية بأنها فاعل, و لو كانت التاء اسما لم يجر رفع الاسم الظاهر, لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمرو و الآخر ظاهر.

* ضمير الشأن:

²⁶ - الاستربادي, شرح الكافية, ج2, ص 3-4.

²⁷ - فاضل صالح السامرائي, معاني النحو, ص 46.

هو ما يسميه الكوفيون ضمير المجهول، وهو ضمير القصة، أو ضمير الحديث، أو ضمير الأمر، أو ضمير الحديث، و سمي كذلك لأنه يرمز للشأن، أي للحال التي يراد الكلام عنها، و شرط الابتداء، و لإفراد و لا بد له من جملة تفسره و توضح مدلوله و تزيل إبهامه، و تبسط تركيزه؛ فتقديم الضمير في هذا النوع من التراكيب ليس إلا تمهيدا / لهذا الجملة الهامة لمنه يتضمن معناها تماما، و مدلوله هو مدلولها: فهو بمثابة رمز لها، و لمحة أو إشارة توجهه إليها²⁸. الجملة المفسرة له و التي هي المبتدأ في المعنى هي " العائد" أو المشار إليه" و يعيدها النحاة (الجملة المفسرة لضمير الشأن) المرجع، و يعدون ضمير الشأن العائد؛ باعتبار أن ما يعود هو "العائد"، و ما يعود إليه هو المرجع²⁹؛ إذ الأصل أن لكل ضمير غائب مرجع يعود إليه؛ حيث أنه - ضمير الغائب ومنه ضمير الشأن - يفتقر إلى ما يوضح المقصود به، ذلك لأنه ليس فيه ما في ضمير الخطاب(المخاطب) و ضمير المتكلم من الحضور و المشاهدة، بما يعني عن الافتقار إلى مرجع يذكر أو يقدر الكلام.

ضمير الشأن كما جاء في كلام النحاة عنه، و ما أكدت الأبحاث اللسانية هو العائد و الجملة المفسرة له هي مرجعه، و هذا من حيث الأصل في كل ضمائر الغائب، لا من حيث كونه رابطا؛ لأن ضمير الشأن ليس في دوره الربط، و ليس الهدف من مجيئه الربط، دليل ذلك أنه مع وجود ضمير الشأن بمعناه في صورة الجملة المفسرة له؛ فإذا كان ضمير الشأن ليس رابطا و كانت الجملة مع وجود محتاجة إلى رابط يربط بين الخبر(الجملة المفسرة) و بين هذا الضمير (المبتدأ) فإن ما يربط بينهما هو العائد و ضمير الشأن هو المرجع، من حيث كانت الجملة المفسرة له هي نفس ضمير الشأن في المعنى.

ذلك أن الموقعية بين العائد و المرجع في حال كون العائد جزءا من جملة موقعية ثابتة لا تقبل التغيير؛ فالعائد دائما متأخر عن المرجع، بالإحالة القبلية؛ إذ المرجع واقع قبل الضمير و أو العائد أو الإحالة؛ و جعله تقديم الضمير في باب المجازات، "و جوزوا التقديم إذ لا ضرر"، و حيث تكون الفائدة أعظم في التقديم، لا العكس.

1- الضمير بين الظهور والخفاء: " و المعروف أن الضمير كناية عن الاسم الظاهر كما يقول الكوفيون، و من هنا يكون الإظهار أصلا، و الإظهار عدولا عن الأصل". و كان الاعتداد في الدراسات النحوية العربية بالربط بالظاهر". ليكون أصلا في الربط كظاهرة يقارنون بها تحميلا للتراكيب و الجمل. و للضمائر جميعا شبه معنوي بالحروف لأنها تعبر عن معان عامة هي الحضور و الغيبة على الإطلاق؛ فأن جرى أصليها إلى معان عامة أخرى هي الأفراد و التنثية و الجمع ثم التذكير و التأنيث، و هذه الدلالة على المعاني العامة تجعل الضمائر بحاجة إلى ما يخص معناها كالمراجع لضمير الشخص و البديل للإشارة و صلة الموصول³⁰. ينقسم الضمير بحسب ظهوره في الكلام و عدم ظهوره إلى بارز و مستتر.

28 - عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص250.

29 - حسين رفعت حسان، الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1426م، ص240.

أولاً: "البارز": هو الذي له صورة ظاهرة في التركيب، نطقاً وكتابة³¹ نحو: "أنا رأيتك في الحديقة"؛ فكل من كلمة: أنا، والتاء، والكاف، ضمير بارز، وقد يكون الظهور في النطق غير ميسوراً أحياناً، لوقوع ساكن بعد الضمير الساكن، فيستدل على بروز الضمير بشيء آخر، كمد الصوت بالحركة قبله في ألف الاثنين، و واو الجماعة، وياء المخاطبة، كما في: أكتبوا، أكتبي؛ فإن هذه الضمائر ظاهرة في الكتابة دون النطق، و الذي يدل على الضمير البارز هو مد الصوت بالحركة قبله؛ فهو ما له صلة صورة في اللفظ به كالتاء و الكاف في زرتك، وأما الضمير المستتر فهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي كالضمير المقدر في "اقرأ" و هو أنت و الضمير المقدر في "اقرأ" و هو أنت ، والضمير المقدر في "اقرأ" و هو "أنا"³². ومن ثم ينقسم البارز إلى قسمين:

أ- **متصل بعمالة:** و هو ما لا يفتح به النطق، ولا يقع بعد إلا كتابي كاف أعرفك، وياء دعيه و هائه، و التاء المتحركة و ألف الاثنين، و واو الجماعة و نون النسوة، في نحو: وقفت و الصديقان وقفا، والأصدقاء و قفوا و الصديقات و وقفت³³. و هي كما جاء في التقسيم السابق ضمائر رفع، أو ضمائر جر أو ضمائر نصب.

ب- **أما الضمير المنفصل:** " هو ما يمكن أن يبتدئ به النطق نحو: "أنا كاتب المقال" و يقع بعد إلا نحو: ما كاتب المقال إلا أنا، و القاعدة* أنه متى أمكن الإتيان بالضمير متصلاً لم يبدل إلى إتيان به منفصلاً³⁴.

وشدت حالتان، من هذه القاعدة، جاز فيها الاتصال و الانفصال للضمير في العبارة الواحدة.

أولهما: أن يكون العامل قد نصب مفعولين ضميرين أولهما أعرف من الثاني فيصبح في الثاني أن يكون متصلاً، نحو: "الأرض و هبتكما"، و يصح فيه أن يكون منفصلاً نحو: "الأرض و هبتك إياها".

* توضيح: و إن كان العامل في الضميرين المذكورين فعلاً غير ناسخ كما في باب أعطى؛ فالوصل أرجح لأنه الوصل و لا مرجح غيره.

- و إن كان العامل في الضميرين اسماً و كان الضمير الأول مجروراً ترجح الفصل لاختلاف محلي الضميرين نحو: "عجبي من جي إياه".

- و إن كان العامل فيها فعلاً ناسخاً كقول الشاعر:

أخي حسبتك إياه و قد ملئت * أرجاء صدرك بالإضغان و إلحن.

- و إن كان غير أعرف من الثاني و جب الفصل لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص؛ جمع تقديم غير الأخص يجب الانفصال نحو: أعطاه إياك أو أعطاه إياي فإن كلا من ضميري المخاطب و المتكلم أخص من

31 - عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 219.

32 - محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 142

33 - النادري، المرجع نفسه، ص 142.

34 - محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 142.

* تتخذ هذه القاعدة شكلاً من المرونة في الضرورة الشعرية، في مثل قول الفرزدق:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمت * إياهم الأرض في دهر الدهارير.

إذ اجتمع المتصل الضمير بالمنفصل في هذا المثال: (تاء المتكلم أو إياهم) ضمير النصب المنفصل للغائبين العقلاء (و الدهارير؛ الشدائد).

ضمير الغائب، أو أعطاك إياي لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب، ومن ثم يجب الفصل إذا اتخذ الضميران رتبة نحو: "ملكتي إياي"، وملكته إياك و قد يباح الوصل، إن كان الاتحاد في الغيبة و اختلط لفظ الضميرين تذكيرا و تأنيثا و أفرادا و تثنية و جمعا³⁵.

و ثانيهما: أن يكون الضمير الثاني خبر لكان و إحدى أخواتها فيصح فيه الوصل نحو: الفقير صرته، و الفصل نحو: الفقير صرت إياه³⁶.

ينقسم الضمير المتصل بحسب محله الإعرابي إلى ثلاثة الأقسام:

1- ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة ضمائر: التاء : كـ "نظرت"، ألف الاثنين نحو: الطالبان

نجحا، و نون النسوة نحو: الطالبات نجحن، و ياء المخاطبة نحو: انظري.

2- ما يكون مشتركا بين محلي النصب و الجر، وهو ثلاث ضمائر: ياء المتكلم نحو: زارني، و

كاف المخاطب نحو: زارك أخوك، و هاء الغائب نحو: أخوك زاره صديقه.

ما يكون مشتركا بين محل رفع و محل النصب و محل الجر، وهو "نا" كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾³⁷.

ثانيا: الضمير المستتر: " ما يكون خفيا غير ظاهر في النطق و الكتابة"³⁸؛ فهو في حكم الموجود الملفوظ به، مع أنه غير مذكور في اللفظ و لا يسمى محذوفا؛ لأن هناك فرقا بين الضمير المستتر و الضمير المحذوف؛ إذ المستتر في حكم الموجود المنطوق به، و أما المحذوف فإنه كان ملفوظا به ثم ترك وأهمل. فليس في حكم الموجود، و المستتر لا يكون إلا من ضمائر الرفع، فهو في محل رفع دائما، "أما المحذوف فيكون من ضمائر الرفع وغيرها، ولهذا يكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب الموقع، و الصحيح أن المستتر نوع من الضمير المتصل الذي سيجيء تفضيله، وليس نوعا من المنفصل.

و ينقسم الضمير المستتر إلى مستتر وجوبا و مستتر جوازا و كلاهما لا يكون إلا متصلا في محل رفع

فالأول أي المستتر وجوبا هو مل يخلفه اسم ظاهر و لا ضمير منفصل، وهو الموضوع:

- بالأمر الواحد المذكر (اجلس) أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم (أجلس).

- أو بمضارع مبدوء بتاء الخطاب الواحد (تجلس).

- أو بمضارع مبدوء بالنون (نجلس).

- أو لفعل استثناء (حضر الطلاب ما حلا واحدا).

- أو بفعل التعجب (ما أجمل حديقة بيتك).

- أو بفعل التفضيل (نحو: أخوك أحسن صوتا).

- أو باسم فعل غير ماضي (هيا إلى العمل).

*- الأصغان = الأحقاد و كذلك الإحن.

35 - ينظر: المرجع نفسه، ص 143.

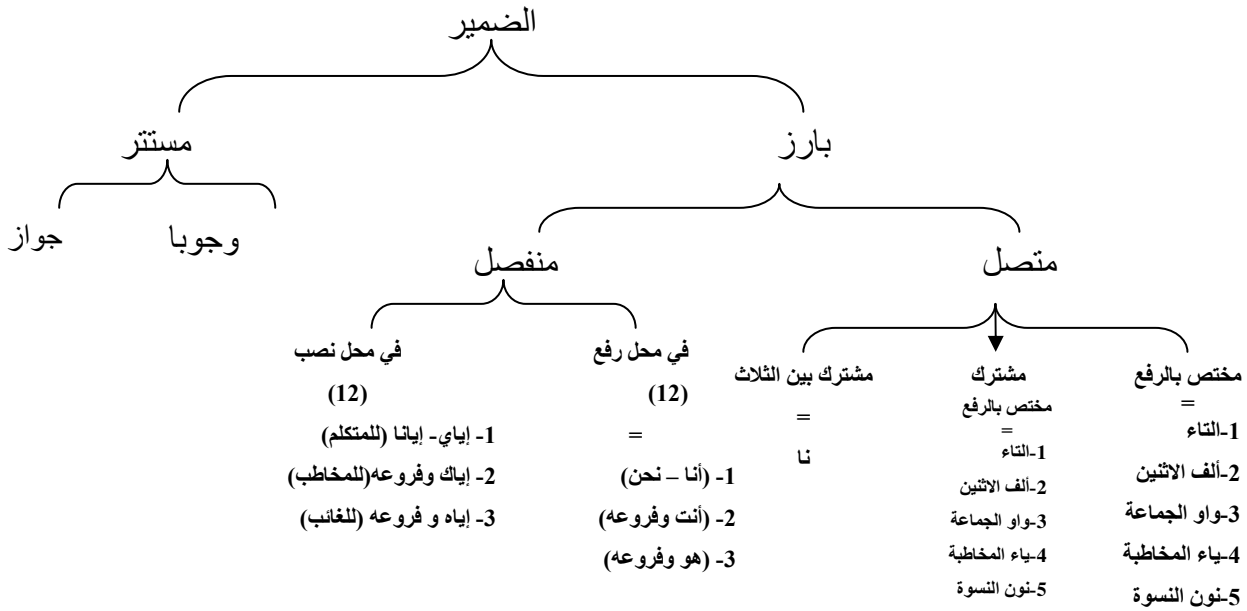
36 - المرجع نفسه، ص 144.

37 - آل عمران: آية 193.

38 - المرجع نفسه، ج 1، ص 219.

- أو بالمصدر النائب (كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَلْقَيْتُمُ الذِّينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾³⁹.

و أما الثاني (أي المستتر جواز هو ما يمكن أن يخلفه اسم ظاهر أو ضمير منفصل⁴⁰. وهو المرفوع بالفعل الغائب نحو: حسن جلي، أو الغائبة: ليلي جلست، أو الصفات المحضة (نحو: سعيد ضارب/كريم/مفعول). أو اسم فعل ماضي (نحو: هيهات).



أ- العلامات التي ترجع إلى الوراثة (Anaphore Référence) .

ب- العلامات التي تتقدم إلى الأمام (Cataphorèse Référence) .

فالإحالة النصية هي علاقات مرجعية "داخل النص سواء كان بالرجوع إلى ما سبق أم بالإشارة إلى ما سوف يأتي داخل النص"⁴². و منه تطلب من المستمع أو القارئ أن ينظر في الجملة ذاتها أو النص ذاته (أي داخلهما) للبحث عن الشيء المحال عليه، و تأتي بصورتين؛

– **الإحالة القبليّة** : هي الرجوع إلى ما سبق ذكره في النص، و هي " الإحالة السابقة أو الخلفية التي تستخدم فيها كلمة كبديل لكلمة أو مجموعة من الكلمات السابقة لها في النص »⁽⁴³⁾؛ فهي استعمال لكلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سابقة في النص. و في تعريف آخر مقارب لما سبق نقول: « هي التي تعود على مفسر سبق التلفظ به »⁽⁴⁴⁾؛ حيث يجري تعويض لفظ المفسر الذي كان من المفروض أن يظهر في المكان الذي يرد فيه المضمرة، و ليس الأمر كما استقر في الدرس اللغوي؛ إذ يعتقد أن المضمرة يعوض لفظ المفسر المذكور قبله، فتكون الإحالة بناء للنص على صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها، بل أصبحت الإحالة أكبر من ذلك، لأننا نجدنا عنصرا هاما يساهم في اتساق النص و تشكل نسيجه حتى يبدو لحمة واحدة يؤدي السابق فيما إلي اللاحق و العكس. و من الواضح أن الضمير "ها" في جملة (اغسلي و نقي ست تفاحات للطبخ، ضعيفا في إناء يتحمل حرارة النظر)، و في الجملة الثانية- بالضبط (تحيل إلى الوراثة) على التفاحات الست في الجملة الأولى، هذه الوظيفة الإحالة إلى ما سبق للضمير (ها) تضيف ترابطا على الجملتين بحيث فهمها على أنها كل لا يتجزأ يكونان مع نسا.

و ما تجدر الإشارة إليه أن هذا النوع من الإحالة لاقى اهتماما كبيرا عند النحاة العرب؛ و ذلك عندما اشترطوا رجوع الضمير المطابق للاسم إذا كان بين الجملتين رابط⁽⁴⁵⁾. و هو أهم الروابط بين الجمل، و بين الوحدات النصية. و اشترطوا - أيضا- " عودة الضمير على مرجع واحد سابق له، لأن هذا الأقرب في الكلام، و ذلك لأن الضمائر كلها لا تخلو من إبهام و غموض سواء للمتكلم أو للمخاطب أم للغائب؛ إذ لا بد لها من شيء يزيل إبهامها و يفسر غموضها " ⁽⁴⁶⁾.

– **الإحالة البعدية** : (cataphorèse) : و هو النوع الثاني من الإحالة داخل النص، و قد ترجم بمصطلحات مختلفة أهمها : " لاحقة"، " أمامية"، " بعدية"، و نعتمد المصطلح الأخير في هذه الدراسة، و هذا

42 - صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النص بين النظرية و التطبيق، دار ضياء، القاهرة، ط1، 2001، ج1، ص 40. و ينظر: براون و بول، تحليل الخطاب، ص239.

(43) ربما الجرف، المرجع نفسه، ص 82، و ينظر : صبحي إبراهيم الفقي، المرجع نفسه، ج1، ص 38 - 39.

(44) الأزهر الزناد، نسيج النص، ص 118 - 119.

(45) ينظر : ابن الحاجب، الكافية في النحو، ج1، ص 211، ص 327، ص 340، ج1، ص 174، 175، و ابن هشام، مغنى اللبيب، ج2، ص 252، ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1988، ج3، ص 281.

(46) حسن عباس، النحو الوافي، ج1، ص 255 - 261، و ينظر كذلك عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1988 / 1408 هـ، ص 97.

النوع من الإحالة عبارة عن " استخدام كلمة كبديل لكلمة أو مجموعة من الكلمات التي تليها في النص " (47)؛ حيث يتم استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سوف تستعمل لاحقاً في النص، فهي " الإحالة التي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص، ولاحق عليها ". (48) و عرف في النحو التوليدي التحويلي - ببعض ملامحه - بالعائد الإشاري السطحي الذي يحيل و يشير رجعيًا إلى العبارة الفعلية الأولى. و النوع الأول عرف في هذا النحو بالعائد الإشاري العميق الذي يحيل رجعيًا إلى بنية عميقة سابقة باعتبار الميل الشديد لإضمار الشيء بعد ذكره (49).

و قد عرف النحو العربي هذا النوع من الإحالة، و عقد له باباً هو " ضمير الشأن"، أو " عودة الضمير على متأخر"، حيث يكون الضمير في صدر جملة بعده، تفسر دلالاته و توضيح المراد منه، و معناها معناه. و في سبيل ذلك أعطى ابن هشام شروطاً لعودة هذا الضمير على متأخر (50).

و هناك قاعدة مماثلة في اللسانيات المعاصرة، إنه في موقع المبتدأ يستعمل ضمير مفرغ خال من المفهوم من أجل وصف حالة، وهو ضمير الشأن في النحو العربي It Is snowing/hailing⁵¹ إن تفضل التعبير عن الأحداث بواسطة الأفعال و بفاعل واحد على الأقل مع الفعل في التركيب يوجد إلحاحه في هذا المثال، إلى إيراد ضمير مفرغ ليكون مبتدأ بدون محتوى أو وساطة أو فاعلية- و ذات الأمر مع They"، و " We" الذي يتسم نوعاً ما بعد التحديد، أما " You" فيستعمل بصورة عامة فاعلاً لأعمال، التي تعد نموذجية يقع النظر كمن يقوم بها⁵².

و الجدير بالذكر، أن النحاة شبهوا الضمائر بالحروف، و لذلك كانت الضمائر البارزة تؤدي وظيفتها في الربط. كما تؤديها أدوات المعاني الرابطة لأن الضمير البارز يعتمد على إعادة الذكر، في حين تعتمد أدوات الربط على معانيها الوظيفية التي تحدد نوع العلاقة المنشأة (53). كما أن وجود الضمير يشير إلى تعلق الجملة الثانية بصاحب الضمير، و لولا وجود الضمير لنشأ لبس في فهم الانفصال بين الجملتين (54). و بهذا تكون لهذه الإحالة جذور في نحونا العربي. كما نلمح اشتراكهم مع اللسانيين النصيين و محلي الخطاب في تبنيهم

(47) ريماء سعادة الجرف، المرجع نفسه، ص 82 - 83، و ينظر: صبحي إبراهيم الفقي، المرجع نفسه، ص 149.

(48) الأزهر الزناد، المرجع نفسه، ص 149.

(49) ينظر: معجم اللسانيات الحديثة، ص 6، و ينظر: دي بوقراند، النص و الخطاب و الإجراء، 337

(50) ينظر: ابن هشام الأنصاري، معنى اللبيب، (ت/ 761هـ)، تقديم: أميل بديع يعقوب، / حسن جماد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998/ 1418هـ، ج 2 / ص 205 - 206.

⁵¹ - المرجع نفسه، ص 333.

⁵² - المرجع نفسه ص 334-335.

(53) مصطفى حميدة، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، ط1، 1997، ص 152.

(54) المرجع نفسه، ص 193.

إلى دورها في إحداث الاتساق في النص؛ فالترابط-هنا- يتحقق " حينما يعتمد في عنصر معين في الخطاب على عنصر آخر؛ فالأول يفترض الثاني، بمعنى أننا لا يمكننا فك شفرته بنجاح إلا بالعودة إلى الثاني"⁵⁵.

و أما ضمير الشأن، هو ما يسميه الكوفيون ضمير المجهول، وهو ضمير القصة، أو ضمير الحديث، أو ضمير الأمر، أو ضمير الحديث، و سمي كذلك لأنه يرمز للشأن، أي للحال التي يراد الكلام عنها، و شرط الابتداء، و لإفراد و لا بد له من جملة تفسره و توضح مدلوله و تزيل إبهامه، و تبسط تركيزه؛ فتقديم الضمير في هذا النوع من التراكيب ليس إلا تمهيدا / لهذا الجملة الهامة لئلا يتضمن معناها تماما، و مدلوله هو مدلولها: فهو بمثابة رمز لها، و لمحة أو إشارة توجهه إليها⁵⁶. الجملة المفسرة له و التي هي المبتدأ في المعنى هي " العائد" أو المشار إليه" و يعيدها النحاة (الجملة المفسرة لضمير الشأن) المرجع، و يعدون ضمير الشأن العائد؛ باعتبار أن ما يعود هو "العائد"، و ما يعود إليه هو المرجع⁵⁷؛ إذ الأصل أن لكل ضمير غائب مرجع يعود إليه؛ حيث أنه- ضمير الغائب ومنه ضمير الشأن- يفتقر إلى ما يوضح المقصود به، ذلك لأنه ليس فيه ما في ضمير الخطاب(المخاطب) و ضمير المتكلم من الحضور و المشاهدة، بما يعني عن الافتقار إلى مرجع يذكر أو يقدر الكلام.

ضمير الشأن كما جاء في كلام النحاة عنه، و ما أكدت الأبحاث اللسانية هو العائد (الجملة) المفسرة له هي مرجعه، و هذا من حيث الأصل في كل ضمائر الغائب، لا من حيث كونه رابطا؛ لأن ضمير الشأن ليس في دوره الربط، و ليس الهدف من مجيئه الربط، دليل ذلك أنه مع وجود ضمير الشأن بمعناه في صورة الجملة المفسرة له؛ فإذا كان ضمير الشأن ليس رابطا و كانت الجملة مع وجوده محتاجة إلى رابط يربط بين الخبر(الجملة المفسرة) و بين هذا الضمير (المبتدأ) فإن ما يربط بينهما هو العائد و ضمير الشأن هو المرجع، من حيث كانت الجملة المفسرة له هي نفس ضمير الشأن في المعنى.

ذلك أن الموقعية بين العائد و المرجع في حال كون العائد جزءا من جملة موقعية ثابتة لا تقبل التغيير؛ فالعائد دائما متأخر عن المرجع، بالإحالة القبلية؛ إذ المرجع واقع قبل الضمير و أو العائد أو الإحالة؛ و جعله تقديم الضمير في باب المجازات، "وجوزوا التقديم إذ لا ضرر"، وحيث تكون الفائدة أعظم في التقديم، لا العكس.

و الإحالة بالضمير تتخذ ذات الأبعاد النحوية في دراسات لسانيات النص و تحليل الخطاب؛ إذ يتكلم الآن روبرت دبوقراند (A.R.debeaugrande) عن هذا النوع من الربط في إطار حديثه عن "الإحالة بألفاظ كنائية". (Pro. Forme) وهي من حيث المحتوى في الاستعمال مأخوذة من العبارات التي تشترك معها في الإحالة، و يمنحها طرقا تنظيميا إجرائية معينة؛ من حيث أنها تملك صدى أوسع في الاستعمال، و من الناحية

55 - براون و جورج بول، تحليل الخطاب، ترجمة: محمد لطفي الزليطني و منير التريكي، النشر العلمي و المطابع، جامعة الملك سعود، 1997، ص 238..

56 - عباس حسن، النحو الوافي، ج 1، ص 250.

57 - حسين رفعت حسان، الموقعية في النحو العربي، دراسة سياقية، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1426، 2005، ص 240.

النسبية الحالية من أي محتوى ذاتي، من جهة وكونها تحتاج إلى شكل خارجي متميز، و أشهر نوع لهذه الإحالة، "الضمائر" التي في استعمالها يشير إلى نفس المدلول و حينها، فالرتبة الطبيعية تبدو و يتقدم ما هو أكثر تحديداً⁵⁸، و كأنها الشروط عليها في الدرس النحوي العربي و يخصها أكثر بالحديث تحت عنوان "الإحالة لغير المذكور".

و أما الضمير الغائب فصاحبه غير معروف ؛ لأنه غير حاضر، و لا مشاهد، فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسر (مرجع الضمير) و يوضح المراد منه و الأصل في هذا الشيء المفسر الموضح أن يكون - في غير ضمير الشأن متقدماً على الضمير، مذكوراً قبله، ليبين معناه أو لا، و يكشف المقصود منه، ثم يجيء بعده الضمير مطابقاً له⁵⁹.

و قد كان لهذه الفكرة، أي إشارة القدامى لدور ضمير الغياب في الربط، وحاجته الماسة الأكثر من غير إلى مرجع، حضور قوي في أبحاث اللسانيات المعاصرة، التي اعتبرت النوعين الأوليين من الضمير (المتكلم، المخاطب) ذات آلية في تخلق النص و يقل دوره في تحقق تماسكه و اتساقه و ترابط بينهما النوع الثالث (ضمير الغائب) هو من له قوة الدور في هذه العملية.

وأن يكون مرجعاً واحد فإن تعدد ما يصلح لذلك، واقتضى المقام الاقتصار على واحد تعين أن يكون المرجع الواحد هو القرب في الكلام إلى الضمير - نحوياً هنا - هو "الضيف" لأنه مفرد، وهما في حكم المثني؛ فالمطابقة الواجبة مفقودة، و إذا كان للضمير مرجعان أو أكثر مع التفاوت في القوة، و جب أن يعود على الأقوى، و إذا كان من غير تفاوت، فالأحسن عودة الضمير على الجميع، لا الأقرب و لا الأقوى، نحو: جاء الأقارب و الأصدقاء فأكرمتهم⁶⁰.

يقول هاليداي (M.A. Halliday) و رقية حسن: "أعلم في الختام أن من خصائص صيغ الغيبة أنها يمكن أن تأتي بعد تراكمي كبير من الإحالات على الكلام السابق..... إن هذه الظاهرة تسهم بشكل كبير في الترابط الداخلي للنص بنا أنها تخلق نوعاً من الشبكة من خطوط الإحالة بحيث يرتبط كل استعمال بكل الاستعمالات السابقة التي تصل إلى الإحالة الأولى الأصلية"⁶¹.

فالقارئ لمثل هذه السلسلة الكلامية، يشعر بسيطرة المرجع الأول (الإحالة الأصلية فيها) و معظمها تكون بالعودة إلى الوراء عن طريق سلسلة الإحالات حتى يصل إلى العبارة الأولى التي تملك بمفردها القوة التي تجعل القارئ ينفلت من قبضة النص من جهة، و تمكنه من ربط ما يقرأ بالعالم الحقيقي، بعد أن حدد المفسر، المرجع المحال إليه/أو عليه، لسلسلة الضمائر التي لا يخلو منها أي نص للاختصار - التوكيد - و المرجعية و الإشارية، و التركيز - محدد الربط؛ لأنه يشير إلى مقطع آخر، لا يفهم و لا يمنح تأويلاً هذا المقطع النصي

58 - ينظر: دي بوقراند، النص، الخطاب، الإجراء، ترجمة تمام حسن، ص 320-321.

59 - عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 256.

60 - ينظر: - حسين رفعت حسان، الموقعية في النحو العربي، ص 267.

61 - براوين بول، تحليل الخطاب، ص 239.

إلا بمعرفة مرجعه و العودة إلى العبارة الأصلية، التي تمنح القارئ قدرة عن فهم الشيء المحال عليه، وأحداث قواعد نحوية و دلالية عليه(بين الضمير ومرجعه).

ذلك لأن المصطلح " ضمير يحتفظ به من أجل كلمات تستطيع أن تملك وظيفتين"⁶²؛ لأن الإحالة (Anaphore) تضطلع بدور مزدوج: إنه يتدخل في التركيب الدلالي الداخلي في الجملة، ولكنه يشرك الجملة في العلاقات العابرة التي تكون النص"⁶³.

فإحالة هذه الضمائر تحقق في كل الحالات ثلاث وظائف؛ الأولى الإشارة إلى ما سبق أو إلى ما سيلحق من ناحية، و الثانية التعويض عنه بالضمير أو ما يدل عنه من ناحية أخرى، و أخيرا الإسهام في تحقيق الاتساق النصي للقسيمة من ناحية ثالثة، لأن لهذه الإحالة " شأن آخر في مجال الربط هو التذكير بعنصر آخر من عناصر الجملة، حتى يحدث الترابط بين الجملتين و من ثم تتحقق لحمة النص و نسيجه"⁽⁶⁴⁾.

فالضمائر بمختلف أنواعها ذات فاعلية في تحقيق هذه الغاية على مستوى النظام الإحالي بين أجزاء النص كبنية كبرى و بنياته الصغرى الوظيفية؛ لأن كل الضمائر التي تتكاثف و تنتمى في الجسد النصي: أنا المتكلم و أنت المخاطب و هو الغائب و متعلقاتهم، عائدة إشارية ذات وظيفة اتساقية ، باعتبار هذا النص معطى لغويا متماسكا في ذاته؛ فاللاحق منه يؤدي إلى ما سبق ذكره لئلا من علاقة تبعية، و تعلق و ارتباط بالسابق، في بعض الحالات. و السابق يؤدي إلى اللاحق، باعتبار أن له نفس العلاقات مع ما سيلحق في النص. فيدل كل واحد على الآخر، لأنه مهما كان نوع الضمائر، فلا بد من شيء يفسرها (مرجع) في النص] و يوضح معناها و المراد منها⁽⁶⁵⁾ حتى تتحقق دلالة النص و تناغمه.

و الإحالة النصية بالضمير المصرح به، تتخذ أبعادها في النحو العربي، تعريفا و شروطا في ما سمي "ضمير الفصل"؛ باعتبار "ضمير رفع منفصل يطابق المبتدأ أو المنسوخ الذي أصله مبتدأ الأفراد و التثنية و الجمع و التذكير و التأنيث و التكلم و الخطاب و الغيبة و يتوسط بينه و بين الخبر فاصلا بين كون ما بعده تابعا، و اشترط الجمهور أن يكون الأول معرفة، و أما الثاني فمعرفة أو كالمعرفة، في أنه لا يقبل (أل)⁶⁶ نحو قوله تعالى: ﴿ و ما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا و أعم أجرا ﴾⁶⁷.

و شروط هذا النوع من الضمائر ستة؛ شرطان فيه، و شرطان فيما قبله، و شرطان فيما بعده.

62 - أوزوالد ديكر ووجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي، ص 491.

63 - المرجع نفسه.

(64) ينظر : تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة ن ط1، 1420/2000هـ، ص 89 - 90.

(65) حسن عباس، النحو الوافي، 1/ 255.

66 - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ص37. و ينظر: محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 148.

67 - المزمّل:20.

1- فالشرطان اللذان في نفسه؛ أن يكون بصيغة المرفوع، أولاً و الثاني أن يطابق ما يقبله أي المبتدأ أو المنسوخ الذي أصله مبتدأ في المتكلم و الأفراد و التذكير، وفروعها، نحو، قوله تعالى: ﴿ إنك أنت العزيز الحكيم ﴾⁶⁸.

2- و أما شرطاً ما قبله فأحدهما أن يكون مبتدأ أو يكون أصله مبتدأ، و الثاني: أن يكون معرفة و قد أجاز بعضهم أن يكون نكرة⁶⁹.

3- و أما شرطاً ما بعده، فإن يكون خبراً للمبتدأ أو ما أصله مبتدأ أولاً، وثانياً: أن يكون معرفة أو كالمعرفة (التي أن يكون اسماً) ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ إن ترن أنا أقل منك مالا و ولدا ﴾⁷⁰.

و فوائده في الكلام كثيرة أهمها. الإعلام أن ما بعده خير لا تابع، ولذلك قال ابن هشام عنه: "ولهذا اسمي فصلاً لأنه فصل بين الخير و التابع و عمادا لأنه يعتمد معنى الكلام و أكثر النحويين لتقتصر علا هذه الفائدة"⁷¹؛ كونه عماداً لأنه يعتمد عليه في الفائدة، فيه يتبين أن الثاني خير لا تابع - يقول سيويه في "باب ما تكون فيه هو، أنت، وأنا، نحن، و أخواتهن فصلاً": >> أعلم إتهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل، ولا تكون كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزله، في حال ابتداء و احتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجا هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، وإعلاماً بأنه فصل الاسم، و إنه فيما ينتظر المحدث عنه، و يتوقعه منع، مما لا بد له من أي يذكره للمحدث، لأنك إذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، و إلا فسد الكلام و لم يسع لك، فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرج منه مما وجب عليه و أن ما بعد الاسم ليس منه، هذا تفسير الخليل >>⁷².

زيادة على فائدة الاختصاص و القصر؛ إذا "توسط الفصل بينه وبين المسند إليه فلتخصصه به كقولك زيد هو المنطق"⁷³. وكقوله تعالى: ﴿ و أولئك هم المفلحون ﴾⁷⁴.

وهم "فصل و فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خير، لا صفة، التوكيد و إيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"⁷⁵، أي للقصر، وقد يقال أن التخصيص جاء من التعريف لا من الضمير الفصل و إنما جاء الضمير للتوكيد التخصيص الموجود. و هذه هي فائدة أخرى له، و التي تؤكد الدراسات اللسانية الوظيفية، و اللسانيات النصية و تحليل الخطاب، في إطار حديثهم عن "الإحالة النصية" تقوية للكلام، وتحقيقاً للاتساقية و انسجامه؛ إذ يأتي الضمير عامة، يدعم به الكلام، أي يقوي و يؤكد التأكيد من فوائد مجيئه.

68 - البقرة آية 129.

69 - محمد أسعد أنادري، نحو اللغة العربية، ص 149.

70 - الكهف، آية، 39.

71 - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 494-495.

72 - سيويه، الكتاب، ج 1، ص 355.

73 - المرجع نفسه، ج 2، ص 496.

74 - البقرة، آية، 05.

75 - الزمخشري، (جار الله تاج الإسلام محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجود

التأويل، المطبعة الشرقية، القاهرة، ط 1، ج 1، ص 112.

و قد عرف النحو التوليدي التحويلي (Grammaire) (Transformation générative) هذا المصطلح باسم العائد الإشاري العميق، و العائد الإشاري السطحي (Anaphore deep and surface). مثال الأول ما نجده في الجملة الانجليزية Mary Saïd that ,john seems to be à fool ; but john ,doesn't believe It أي: "ماري قالت هذا: جون يتراءى له اللهو، لكن جون لم يفعل إيماناً به" حيث يشير العائد رجعيًا إلى نية عميقة سابقة.

و مثال الثاني: (أي السطحي): John likes mary and bill does too.

أي جون يحب ماري و بيل أيضا.

حيث يشير العائد بعد (does) رجعيًا إلى العبارة الفعلية الأولى و يشير إلى بنية سطحية، ويكتسب المصطلح دلالة أكثر تقييد لدى تشو مسكي في إطار نظريته عن العامل و الرابط (Government and binding)؛ حيث يشير إلى الضمير أو ما سبق العبارة الاسمية (NP) التابعة في مثل قولنا: Himself نفسه، each other بعضهم بعضاً⁷⁶.

2- الإحالة المقامية : (Exophorie) :

و هي الإحالة إلى خارج النص، أو الإحالة لغير المذكور - بمصطلح روبرت ديبوقراند (R.debaugrande)-؛ فهي تعتمد في الأساس على السياق و مقتضى الحال (خارج حدود النص)، و تأويلها في عالم النص سيحتاج تركيزًا على عالم الموقف الاتصالي لهذا العالم النصي⁽⁷⁷⁾. و عليه سنجد "تفاعلا متبادلا بين اللغة و الموقف؛ فالموقف يؤثر بقوة في استعمال طرق الإجراء، و لكن بعض الأعراف ستكون مع هذا موضع رعاية في هذا المجال⁽⁷⁸⁾. و الإحالة إلى خارج النص تتطلب من المستمع أن يلتفت خارج النص حتى يتعرف على المحال إليه. فالإحالة هنا « هي عنصر لغوي إحالي إلى عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي »⁽⁷⁹⁾، كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد إلى ذات صاحبه، فيرتبط العنصر اللغوي الإحالي بعنصر إشاري غير لغوي. و يمكن أن يشير العنصر اللغوي إلى المقام ذاته في تفاصيله أو مجملًا؛ حيث يمثل مرجعا موجودا و مستقلا بنفسه و يتوقف هذا النوع من الإحالة على معرفة سياق الحال أو الأحداث و المواقف التي تحيط بالنص، حتى يمكن معرفة المحال إليه من بين الأشياء و الملابس المحيطة بهذا النص. و من هذا المنطلق تصبح كل العناصر تملك إمكانية الإحالة. و الاستعمال وحده هو الذي يحدد نوع إحالتها؛ إذ « إن الإحالة المقامية تساهم في تكون النص (خلقه)، حيث نجدها تربط بين اللغة في النص

76 - ينظر: سامي عياد حنا و آخرون، معجم اللسانيات الحديثة، ص 06.

(77) روبرت ديبوقراند، النص و الخطاب و الإجراء، ص 332.

(78) قراند، المرجع نفسه، ص 339، و ينظر: براوين ويول، تحليل الخطاب، ص 238.

(79) الأزهر الزناد، ص 119، و ينظر: صبحي إبراهيم ألفقي، علم اللغة النصي، ج1، ص 41.

و السياق الذي تقال فيه.. لكنها لا تساهم هذه الإحالة المقامية في اتساقه بشكل مباشر «⁽⁸⁰⁾. و لذلك نجدهما يركزان على النوع الثاني من الإحالة ألا و هو " الإحالة النصية" بصفتها النوع الذي يضفي صفة الترابط و الاتساق في النص. و لذا يتخذانها معيارا للإحالة.

إن الإحالة الخارجية (Exophorie Référence) "أنماط لغوية، تشير إلى الموقف الخارجي عن اللغة غير أن هذا الموقف يشارك الأقوال اللغوية"؛ إذ أنها تتوقف على معرفة سياق الحال " أو " الأحداث و المواقف التي تحيط بالنص، حتى يمكن معرفة المحال إليه من بين الأشياء و الملابس المحيطة بالنص، إنه الحضور القوي لقواعد ضمير المتكلم و المخاطب في هذا النوع من الإحالة لأنه تحليل إلى سياق يحضر فيه الضميران بقوة متفاعلة متبادلة، وقد منحت ذات الشروط. لما يدل على حاضر من ضمائر الأشخاص يتم تخصيص الحضور بعقد الحضور، فالمتكلم حاضر بالضرورة و المخاطب حاضر حقيقة أو تقديرا، أما الغيبة فإنه يفتقر إلى مرجع يخصصه و يزيل إبهامه"⁸¹.

و معنى المرجع في الإحالة لغير مذكور (Exophorie) هو مكانة في عالم النص مع التركيز على عالم الموقف الاتصالي، لقد منح المرجع و تفعيله في هذا المجال اللساني جانبا تداوليا مميزا، "ضمير المتكلم و المخاطب بطبعها لا يحيلان إلى مذكور سابق، و يتطلب استعمالها معرفة سابقة بالهوية بالنسبة لطرفي الاتصال، وإن كان ذلك يتم بصورة مباشرة في الحديث أكثر مما يتم في الكتابة و يدخل المحتوى المفهومي بصورة أوضح عندما ينتسب المرجعان إلى أقسام عليا"⁸².

نحو قول هاملت: O, what a rogue and peasant slave am I:

*مرجع الضمير:

" لا بد للضمير من مرجع يبين المراد به، وقد يسمى مرجع الضمير "مفسرا"؛ فأما مرجع ضمير المتكلم و ضميرا المخاطب، فهو حضور من هما له، و أما مرجع ضميرا الغائب، فقد يكون معلوما غير مذكورا كما في قوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾⁸³. فالمرجع هو القرآن، وفي عدم ذكره شهادة للضمير في بالنهاية، وإنه غني عن التفسير، وقد يكون مذكورا، وهو الأكثر؛ " و هذا المرجع إما أن يكون متقدما لفظا ورتبة، و هذا هو الأصل في الإحالة بالضمير، وما أن يكون متقدما لفظا لا رتبة نحو: أهلك الظالم ظالمه، أو متقدما في الرتبة دون اللفظ...أو متأخرا لفظا ورتبة" و هذا ترتيب خاص بضمير الشأن:

-المرجع المتقدم: ثلاثة أنواع:

1- متقدم في اللفظ: كقوله تعالى: ﴿و القمر قدرناه منازل﴾⁸⁴.

(80) Halliday , Hassan , cohesion in English. P 37.

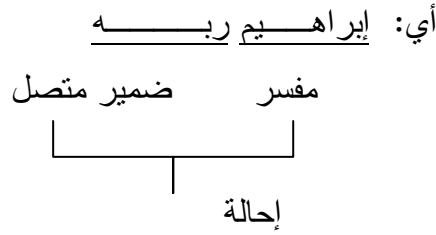
81 - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص92.

82 - قراند، المرجع نفسه، ص 332.

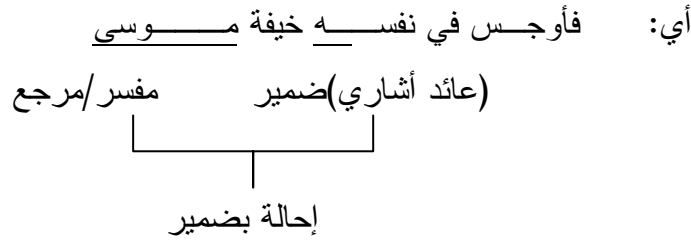
83 - القدر: 01.

84 - يس: الآية: 30.

2- متقدم في اللفظ دون الرتبة كقوله تعالى: ﴿و إذا ابتلى إبراهيم ربه﴾⁸⁵.



3- متقدم في رتبة دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾⁸⁶.



-المرجع المؤخر: يكون تأخيرا دائما في اللفظ و الرتبة و يتقدم عليه الضمير في ستة مواضع تسمى "مواضع التقدم الحكمي"⁸⁷.

1- أن يكون الضمير ضميرا الشأن، وهو أسلوب عربي قوامه تقديم ضمير على جملة يراد بها التعظيم و التفضيل أو إثارة الانتباه و الاهتمام، فيكون هذا الضمير من غير رابط لاتحادهما في المعنى، كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾⁸⁸.

2- أن يكون المرجع خبر عن الضمير، ما هي إلا حياة فانية.

3- أن يكون الضمير مجرورا "برب"، ويجب أن يكون هذا الضمير مفردا مذكرا و بعده نكرة، تفسيره و يكون مرجعه و تعرب تمييزه، نحو: ربعا لحظات نحيها جميلة.

4- أن يكون الضمير فاعلا لنعم و بنس و أخواتها مفردا مستترا مثلو بنكرة تفسيره، نحو: نعم رجلا علي.

5- أن يكون الضمير في باب التنازع مرفوعا بأول المتنازعين نحو: قامات وقعدا أخوك.

6- أن يكون الضمير مبدلا منه، ما بعده، نحو سررت بنجاحه أخيك، وقد ورد في الضرورة "عودة الضمير" المتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخر.

85 - البقرة، الآية 124.

86 - طه: آية 67.

87 - محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص 146.

88 - الإخلاص، 01.

لا تخلو الضمائر جميعها من الغموض و الإبهام، أي الخفاء و الغموض؛ إذ من يسمع "نحن" لا يدري المدلول كاملاً؛ و سبب هذه الشائبة من الغموض و لا سيما إذا كان الضمير للغائب، ولم يوجد ما يوضحه احتاج إلى "مرجع" أو "مفسر" كما تكلم عنه النحاة؛ أو ما حال إليه أو "عائد إشاري" في الدرس اللساني المعاصر يزيل إبهامه، و ويوجب اختصاصه و يتعد السن عنه، ويفسر غموضه ، سواء كانت للمتكلم، أم المخاطب، أم الغائب؛ فأما المتكلم و المخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام، فهو حاضر يتكلم بنفسه، أو حاصر يكلمه غير مباشر، وهذا النوع من العود عولج بقوة في ضوء اللسانيات الحديثة، خاصة لسانيات النص، أو لسانيات التلطف و بشكل أعم في ما سمي "تحليل الخطاب" تحت مصطلح المحادثة، من حيث الأخير "خطاب من خلال التفاعل، أي الخطاب من حيث هو إنتاج مشترك من اثنين من المشاركين أو أكثر بنية معقدة و منظمة تنظيمياً، الفعاليات تتابعا بين متكلم و مخاطب تسند إلى نسق القوالب الكلامية، وتحليل لا بد أن ينطلق من قاعدة مفادها أن التفاعل اللغوي يجري بشكل منظم و متفاعل و متبادل بين من يتكلم و من يخاطب، في دورة كلامية درست بشكل علمي في درسنا المعاصر، وانتبه إليها في درس نحوي عربي منذ مئات السنين.

" وإن كان الضمير للغيب فلا بد من مرجع يرجع إليه...فهو إما أن يعود إلى اسم سبقه في لفظه، وهو الأصل مثل الكتاب أخذته". و إما أن يعود إلى متأخر عنه لفظاً، متقدم عليه رتبة (أي يحسب الأصل) مثل: "أخذ كتابه زهير" فالهاء تعود إلى زهير المتأخر لفظاً ، وهو في نية التقديم باعتبار رتبته لأنه فاعل⁸⁹.

و إما أن يعود إلى مذكور قبله معنى لافظاً، نحو: اجتهد يكن خيراً لك؛ فالضمير يعود إلى اجتهاد المفهوم من "اجتهد" و إما أن يعود إلى غير مذكور، لافظاً و لا معنى، إن كان سياق الكلام يعنيه كقوله تعالى: ﴿ واستوت على الجودي ﴾⁹⁰؛ فالضمير يعود إلى السفينة نوح المعلومة من مقام القول. و على العموم فالضمير يعود إلى أقرب مذكور في الكلام، ما لم يكن الأقرب مضاف إليه، فيعود إلى المضاف، وقد يعود إلى المضاف إليه إن كان هناك ما يعنيه، وعوده إلى البعيد لا يكون إلا بقريئة دالة عليه⁹¹.

فالموقعية بين الضمير (العائد) و مرجعه (المفسر) المحال إليه على وجه العموم في المواضع التي يحتاج فيها إلى الضمير رابطاً ثابتة يلزم فيها الضمير و معه ما يتصل به (المرتبط الذي يربط الضمير بمرجعه، التأخر عن المرجع؛ إذا الضمير و مرجعه يلعبان دوراً في حفظ الرتبة و إن الضمير يربط بين ما يتصل به أو ما يقع الضمير في حيزه و بين مرجع الضمير.⁹²

89 - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ضبط وإفراج: د. عبد المنعم جليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط4، 2003م/1424هـ، ج1، ص 95.

90 - هود، آية 44.

91 - مصطفى الغلاييني، المرجع نفسه و ينظر: حسن رفعت حسن، الموقعية في النحو العربي، ص266

92 - أوزوالد ديكر ووجان ماري شايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسانيات، ترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2007، ص 147.

